



ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية

لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם
بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية

٢٠٢٠

ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية



لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם
بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם



جامعة القاهرة





الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

محتوى الميثاق

أولاً : نبذة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٤-١-

- ٠ مكافحة الفساد في مصر
- ١ المسار الاستراتيجي للدولة
- ٧ خطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- ٨ تعريفات الفساد - أنواعه وظاهره
- ٩ الأخلاق المهنية
- ١١ دور أعضاء هيئة التدريس ومعاونيه في مكافحة الفساد

ثانياً : الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيه

- ٣ مقدمة
- ٦ الأهداف العامة للميثاق الأخلاقي
- ٩ الأخلاق الجامعية
- ٢٤ أخلاقيات البحث العلمي
- ٢٨ أخلاقيات فريق البحث
- ٢٩ أخلاقيات اجراء البحوث على البشر
- ٣١ أخلاقيات استخدام الحيوان في التجربة والأغراض العلمية
- ٣٢ أخلاقيات النشر العلمي
- ٣٤ الواجبات والمسؤوليات
- ٣٨ الحقوق
- ٤١ القوانين المنظمة



أولاً : نبذة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد



الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

مكافحة الفساد في مصر

في ظل الإرادة الحقيقة للشعب المصري والإرادة السياسية التي عبر عنها دستور عام ٢٠١٤ بأن تلتزم الدولة والهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها لمكافحة الفساد ، وإرساء لمبادىء الشفافية والنزاهة والمساءلة والتي تعد أولوية للدولة في كافة المجالات ، ووضع خطة تعتمد على الإمكانيات والطاقات المتاحة بهدف الحد من مظاهر الفساد بالمجتمع من خلال وضع الأهداف والخطوات التنفيذية التي تكفل محاصرة هذه الظاهرة وتقويم سلوك الأفراد والارتقاء بمستوى الأداء .

لذلك فقد تم إعداد **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد** والتي تعد إطاراً عاماً للخطة **المكافحة الفساد** الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٨ - ٢٠١٤) **والمرحلة الثانية للسنوات (٢٠٢٢ - ٢٠١٩)** والتي تتبنى العديد من المبادئ من أهمها ترسير مبدأ المساءلة والمحاسبة دون أي مجاملة أو تمييز ، وإعطاء رسالة قوية بأن محاربة الفساد والوقاية منه مسؤولية مشتركة لكافة سلطات الدولة والمجتمع ، وتحتاج إلى تكاتف الجهود لتحقيق التوعية اللازمية والوقاية والردع للفاسدين ، وأن من حق المواطن التعرف على نتائج الجهود المبذولة ، والتأكد من أن مشاركته في **مكافحة الفساد** واجب وطني بما يحقق التنمية المستدامة للوطن والرفاهية للمواطنين.

الرسالة

تحديد وتقدير مخاطر الفساد في جمهورية مصر العربية والعمل على الوقاية منه ومكافحته من خلال وضع الأهداف والإجراءات التنفيذية والبرامج والآليات التي تكفل محاصره وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة للفساد ودعم قدرات واستقلال أجهزة وهيئات منع الفساد والارتقاء بمستويات الشفافية والنزاهة في الدولة بإشراك كافة فئات المجتمع وبالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتفعيلاً للاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد خاصة الاتفاقيات الأممية والعربية والأفريقية .

الرؤية

مجتمع يدرك مخاطر الفساد ويرفضه بدعم من جهاز إداري يعلى قيم الشفافية والنزاهة ومشهود له بالكفاءة والفعالية .



المسار الاستراتيجي للدولة :

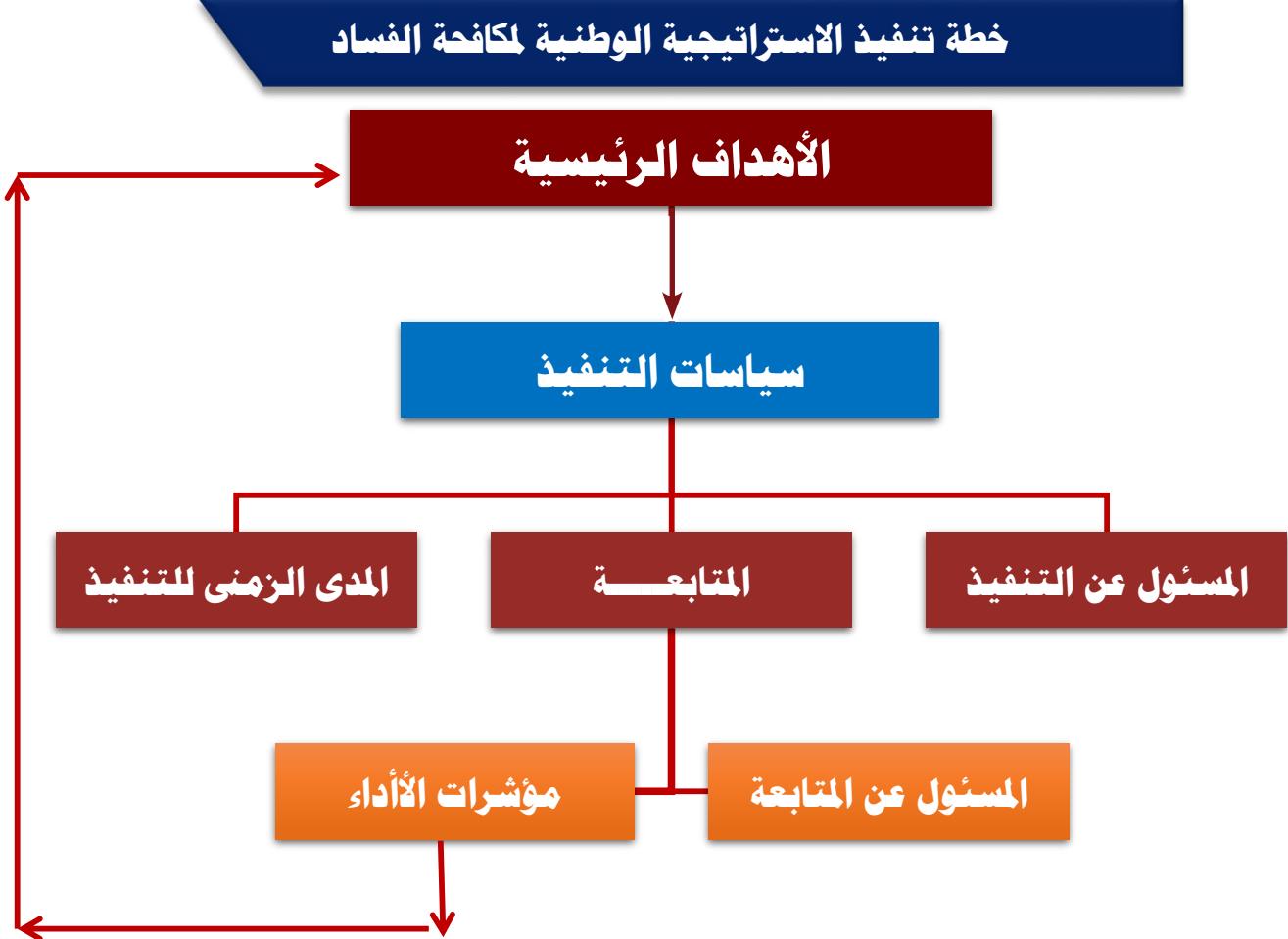
الأهداف الرئيسية لل استراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد :

ارتکرت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على عدة أهداف رئيسية وما ينبع عنها من
أنشطة تنفيذية ، وذلك تمهدًا لوضع خطة عمل تتضمن الإجراءات الازمة من قبل الجهات
المعنية و نستعرض فيما يلى تلك الأهداف :

1. تطوير جهاز إداري كفاء وفعال.
- 2- تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.
- 3- تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية.
- 4- تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد.
- 5- تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة.
- 6- دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.
- 7- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته.
- 8- تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد.
- 9- مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه.



الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد





مما نستطيع مكافحة الفساد

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تعريفات الفساد

في اللغة

الفساد هو "ضد الصلاح (لسان العرب - ابن منظور - ٢ / ٣٣٦)"



تعريف البنك الدولي

«إساءة استخدام الوظيفة الحكومية لتحقيق مزايا شخصية».



تعريف منظمة الشفافية الدولية

«سوء استخدام السلطة أو المنصب الإداري لتحقيق منافع شخصية».



تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية

«سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة».



يمكن تعريف الفساد بشكل عام بأنه:

«الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية».

والتصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضا الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال.

أنواع الفساد



فساد مهني

(بحري - علمي - تعليمي - خدمي)

فساد إداري

فساد أخلاقي

فساد مالي

والذي ينطوي على عدة مظاهر منها:

الغش - التزوير - الرشوة - السرقة - سوء استخدام الممتلكات العامة - إهدار الوقت - اللامبالاة - المحسوبية - المحاباة - الوساطة - الابتزاز.....وغيرها.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

الأخلاق المهنية:

ظهرت تيارات جديدة في الدرس الأخلاقي تسعى لمعايير ذهبية تحكم السلوك الإنساني بعد سقوط كل المعايير على أيدي التفكيريين، لعل أحد ثناها تيار الأخلاق التطبيقية الذي قام بتطبيق الأخلاق على المشاكل العملية، حيث ظهر الاهتمام بالأخلاقيات المهنية، وأخلاقيات الأعمال التجارية.

والأخلاقيات المهنية معنية بالأخلاقيات التي ينبغي أن يلتزم بها أهل المهنة ، والمهنة تطلق على التخصصات التي تستلزم علماً ومهارة وممارسة وخبرة دقيقة ومتقدمة، وذات طابع تخصصي، ومفيدة لآخرين، ومن غير الميسور للإنسان العادي أن يتلقنها لأنها تتطلب تعلمًا وتدريبًا طويلًا للأجل، مثل الطب، والمحاماة، والهندسة، والتدريس، والميكانيكا، إلخ.

والأخلاقيات المهنية هي مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التي تحكمها، ويشترط أن تختلف عن من سواها من المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم أي مواطن عادي أو تحكم العمال غير المتخصصين، وتكون بمثابة معايير مهنية ملزمة.

فأعضاء المهنة يقومون بسن المبادئ والقواعد التي تعين طرق الانضمام إلى دائرة لهم . وينبغي أن تكون أخلاقيات المهن ذات معايير فوق المعايير السائدة في المجتمع تضمن الالتزام بين بعضهم البعض من جهة، وتعطيهم فرصة للعمل بمرونة أكبر من الآخرين. لكن في مقابل هذه الميزات هناك قواعد للسلوك تفوق تلك المطلوبة من فئات المجتمع الأخرى؛ إذ يجب عليهم الالتزام بمستوى من الانضباط أكبر من المستوى الذي يخضع له الآخرون من غير المنتسبين إلى المهنة، وهو المستوى الذي يستلزم "الميثاق الأخلاقي للسلوك" الذي تضعه المهنة التي تجمع أعضاء المهنة في جماعة مهنية واحدة ذاتية التنظيم.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

وقد نشأت الحاجة إليها من وجود مناطق اشتباه في بعض السلوكيات أو بتعبير آخر مناطق رمادية أو غائمة لا تكفي القوانين للحكم عليها بالصواب أو الخطأ كما لا تكفي قواعد الأخلاق العامة لتقويمها. وتعتني الأخلاق المهنية بمحاولة حل التناقض الذي قد يحدث في كثير من الأحيان بين الالتزامات الأخلاقية ومتطلبات العمل الفعلية، وتعمل على الوصول لمعادلة توازن بين وجهات النظر المختلفة: الاقتصادية البحتة، والأخلاقية والقانونية، والقواعد التي تحكم علاقة العمل، إلى غير ذلك من القضايا التي تنشأ باستمرار نتيجة التطور الاقتصادي.

من هنا جاء هذا الميثاق الذي يعمل على الأخلاق الأكademie بمجموعها مجمعة من المبادئ والقيم والقواعد التي تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التي تحكمها، ويشترط أن تختلف عن من سواها من المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم أي مواطن عادي أو تحكم غير المتخصصين، وتكون بمثابة معايير مهنية ملزمة. كما توضح المعايير التي يجب أن يلتزموا بها فوق المعايير السائدة في المجتمع.



معاً نستطيع مكافحة الفساد



ثانياً : الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاؤتهم



مقدمة

يُضطلع العمل الجامعي بأخطر مهمتين، وهما تعليم وتهيئة الشباب وإعدادهم لبناء المستقبل من ناحية، وحمل لواء البحث العلمي وتنمية المعرف ومواصلة فتوح العقل الرشيد من الناحية الأخرى، وما يتبع هذا وذاك من مهام واستشارات وإنجازات في خدمة المجتمع ورقي الدولة. إنها مسؤولية رياضية وتوجيهية جسيمة، تجعل الأستاذ الجامعي قدوةً ومثلاً أعلى لمعاونيه وطلابه، والعمل الجامعي مجالٌ أمثل لتحقيق القيم والمثل والمعايير، فيخرج المنتج المنشود.

من ثم يأتي هذا الميثاقُ لأخلاقيات المهنة الجامعية، بما يتضمنه من مبادئ وقواعد تنظيمية حاكمة، منطلاقاً من ضرورة أن ينتهي العمل الجامعي القيم الدينية والمعايير الأخلاقية المتفق عليها، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تبرز دور أعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם في هذا الصدد؛ إرساءً لمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، العاملة على ضمان السلوك القويم للإفراد في أدائهم الوظيفي، ونشداناً لحاصرة الفساد المهني في مجالات البحث العلمي والتعليم وخدمة المجتمع، وطبعاً كل أشكال الفساد سواءً مالي أو إداري أو سلوكي، لتمتنع مظاهره من تساهل ولا مبالاة وتکاسل وتقدير كل أشكال المحسوبية والمحاباة والواسطة واستغلال المسؤولين والتابعين لتحقيق منافع شخصية والحد والنكاية في الآخر وإهدار تكافؤ الفرص وعدم إعطاء كل ذي حق حقه..... وكل ما يمس المصداقية والتعاون ومناخ الأداء الجيد للعمل. وهذا يكفل الجودة ومستوى منشوداً من الأداء المهني في العمل التعليمي وفي البحث العلمي، لتظل جامعاتنا في المكانة الائقة بها، وتعلو مدارجها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

لا غرو إذن أن يكتسب هذا الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם أهميته المتزايدة، من حيث أنه ميثاق لأخلاق المهنة الجامعية، والأخلاق المهنية بدورها فرست نفسها على الأوساط كافة، وعلا شأنها وتنامي الاهتمام بها. لقد ساد الخطاب الأخلاقي الآن فلسفة الأخلاقيات التطبيقية التي تعني عدم الاقتصار على صياغة النظريات والمبادئ الأخلاقية، بل تبحث انطباقها على الواقع العملي للمعيش والمعايير المحددة التي تحكم السلوك الإنساني. ظهرت الأخلاقيات المهنية المعنية بالأخلاق التي يلتزم بها أهل المهنة المعينة.

المهنة عملٌ تخصي يستلزم علماً ومهارة ويحمل خبرةً متميزة. تتطلب تعليماً وتدریباً طویل الأجل، مثل الطب والهندسة والتدریس وبالتالي تنشغل بمساحة أو مجال لا يتواجد في حياة المواطن العادي غير المشغل بهذه المهنة، والأخلاقيات العامة الحاكمة لسلوك المواطن العادي لا تغطي هذه المساحة.

هكذا نشأت الأخلاقيات المهنية، بمعنى أن يتفق أهل المهنة المعينة على مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي توافق طبيعة ممارستهم المهنية، لتمثل الأخلاقيات التي ينبغي أن تحكمها، المختلفة عن أخلاقيات المواطن العادي غير المشغل بهذه المهنة، ف تكون مكملة لها وبمثابة معايير ملزمة للعاملين في المهنة المعنية. هذه المعايير والمبادئ مدونة أو "ميثاق أخلاقي" يجب الالتزام العميق ببنوده نصاً وروحها، والتطبيق الدقيق لها، نشادنا للأجواء المثالبة الموافية والأداء الجيد للمهنة.

الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם



للحاجة إلى الأخلاقيات المهنية بسبب وجود مناطق التباس - مناطق رمادية غائمة - في السلوك المهني، لا تكفي القوانين للحكم عليها بالصواب أو بالخطأ، كما لا تكفي الأخلاق العامة لتقويمها، وإنما تحتاج إلى أخلاق خاصة بها ومطابقة لوضعياتها، أي أخلاقيات مهنية.

وقد جاء "الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيه" لصياغة أخلاقيات المهنة الجامعية بوصفها مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي تحدد طبيعة ممارسة العمل الجامعي والأخلاقيات التي تحكمه. يلتزم العاملون في المهن الجامعية بها، حتى إذا لاحظت الإدارة الجامعية خروجاً واضحاً عنها، تشكلت لجان للتحقيق في الأمر واتخاذ الإجراءات الملائمة حياله.

بدأ الميثاق المطروح بتحديد أهدافه العامة، ليحدد القيم الأكademie التي يلتزم بها أهل المهنة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيه في عموم عملهم، أي الأخلاقيات الجامعية ذاتها. ثم انتقل إلى أخلاقيات البحث العلمي، مفصلاً لأخلاقيات فريق البحث، وأخلاقيات إجراء البحوث على البشر، وأخلاقيات استخدام الحيوان في التجريب، ومنتهاً بأخلاقيات النشر العلمي ورقياً وإلكترونياً، المتضمنة لأخلاقيات تحكيم الأبحاث وإجازتها. إنها مجموعة الالتزامات والمبادئ والقيم والمعايير والضوابط الأخلاقية الحاكمة والحارسة للجودة والأداء المنشود. ولا كانت الأخلاق لا تنفصل عن الواجبات والحقوق، فقد تلا هذا تحديد الواجبات والمسؤوليات التي يضطلع بها عضو المهن الجامعية، ثم الحقوق التي يتمتع بها. وانتهى الميثاق بقائمة القوانين المنظمة لهذه الحقوق والواجبات. وبطبيعة الحال، القوانين ماثلة في زوايا الميثاق الأخلاقي وأركانه.

بنود هذا الميثاق معايير مهنية يلتزم بها جميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونوه، نظراً وتطبيقاً.. نكرا وسلوكاً، قبل وبعد الالتزام المشهود بالمعايير الأخلاقية العامة المساعدة في المجتمع. نرجو أن يكون قد أتي متكاملاً عاكساً للمسؤولية الكبرى وجلال المهن الجامعية ودين العاملين فيها.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومحاولزيهم

الأهداف العامة للميثاق الأخلاقي



الأهداف العامة للميثاق الأخلاقي

مقدمة : مدخل

علاقة عضو هيئة التدريس بالجامعة علاقة متشعبة، فهي تشمل علاقته بمنطقة تخصصه العلمي ومستجداته المتواлиة، وعلاقته بطلابه وزملائه وإدارة الجامعة وبالبحث العلمي وبالمجتمع الذي ينتمي إليه. كل علاقة من هذه العلاقات المتشعبة تحتاج إلى تحديد مبادئ أخلاقية تحكمها؛ حتى تؤدي الجامعة الدور المنوط بها باعتبارها واحدة من أهم مؤسسات المجتمع.

ذلك هو المنشود وإطار الأهداف العامة من اتفاق أعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם على ميثاق شرف لأخلاقيات المهنة الجامعية، يحكم تلك العلاقات المتشعبة، ويضمن حسن الأداء، في إطار تقاليد جامعية أرسست أسسها أجيالاً متعددة من أساتذة الجامعات؛ سعياً إلى ضمان الجودة والاعتماد، وضمان استمرارية ريادة الجامعة كمثال أعلى لأفراد المجتمع، وعلوها المتواتلي في مدارج التقدم.

تعريفات

أخلاقيات المهنة الجامعية

هي مجموع أساس الصفات الحميدة وقواعد السلوكيات الفاضلة التي يلتزم بها العاملون في حقل التعليم العالي والجامعات فكراً وسلوكاً وتطبيقاً.

ميثاق الأخلاق

هو مجموعة المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تحكم ممارسات العمل بالجامعة، بهدف الارتقاء به وبالمنظومة الأخلاقية داخل الجامعة، وترسيخ روح الانتماء والولاء للجامعة وللوطن.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

الأهداف العامة للميثاق الأخلاقي

يهدف هذا الميثاق إلى:

إرساء الدعائم القيمية لدور الأستاذ الجامعي في العملية التعليمية، وفي مواصلة البحث العلمي، وفي تنمية تخصصه ومجتمعه العلمي، و مجتمعه العام.

2

ضمان أجواء مواتية مثالية للأداء الجيد للعمل الجامعي، خالياً من التغرات والشوائب، تعزيزاً للنزاهة والشفافية والمساءلة، والتطبيق الدقيق الفعال لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

1

بلورة الواجبات المهنية المنوطبة بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهـم كأبناء مهنة واحدة، وتقنين التزامات العضو أمام الزملاء والطلاب والمجتمع، في ضوء القوانين المنظمة.

4

تحديد معايير سلوك أعضاء هيئة التدريس فيما يتصل بعلاقتهم مع بعضهم البعض، ومع طلابهم، ومع المجتمع ككل.

3

تعزيز التعاون بين الأستاذ الجامعي وبين زملائه، وطلابه، والعاملين معه، والبيئة المحيطة به.

5

مما يسهم في الارتقاء بسمعة الجامعة وجعلها في مصاف الجامعات المتميزة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.



القيم الجامعية التي يجب أن يتحلى بها



القيم الأخلاقية للبحث العلمي



الواجبات والمسؤوليات التي يجب أن يلتزم بها



الحقوق التي يتمتع بها



القوانين المنظمة التي يخضع لها





الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومحاولزيهم

الأخلاقيات الجامعية





الأخلاقيات الجامعية

الريادة والتنقيف المستمر

تعني العمل على الوصول إلى التميز العلمي والكفاءة عن طريق تطوير الذات بالتعلم والتدريب والتنمية المستدامة للمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية، من أجل رفع مستوى الأداء في العمل. وبذل غاية الجهد في مواصلة البحث العلمية والإضافة إلى رصيدها.

النزاهة في التعاملات

تعني الحرص في أداء العمل على التجرد من أية أغراض أو مقاصد خاصة ، وأن تأتي المصلحة العامة ومصالح الطلاب والزملاء قبل المصلحة الشخصية.

الموضوعية والحيادية في الرأي

تعني الاعتماد على التحليل السليم والأدلة الصارمة عند اتخاذ القرارات فيما يخص جوانب العمل الجامعي العامة أو الخاصة ، وأن تتسم التصرفات بالحيادية عند التعامل مع المشكلات دون اعتبار لصفات الشخصية أو التمييز بين الأفراد.

الانتماء والاجتهاد في العمل

تعني الإخلاص في العمل مع بذل مزيد من الجهد والعناية والاهتمام والدقة والسرعة عند تنفيذ واجبات العمل وفقاً لأفضل الممارسات، والمشاركة بفاعلية وإيجابية عملاً بمبدأ المسؤولية والكفاءة الفردية، وسعياً وراء تحقيق الرؤية والرسالة ومعايير التميز للجامعة مع الاعتزاز والفخر بالعمل في الجامعة.



الأخلاقيات الجامعية

العدالة والمساواة

تعني الاجتهاد من أجل خلق الفرص المهنية المتكافئة للزملاء في العمل، وتوفير المناخ الآمن والمحفز للأداء، مع تحقيق الانضباط في اتخاذ القرارات وفي الإجراءات، والتواصل مع الآخرين، في ظل تطبيق القوانين والقواعد واللوائح دون استثناء أو توان.

الابتعاد عن استغلال المنصب

تعني الابتعاد عن استغلال السلطة أو الوضع أو الصلاحية أو علاقات العمل للحصول على مزايا أو هدايا أو فوائد أو خدمات تفيد المصلحة الشخصية، وقد تؤثر على الموضوعية في تنفيذ المهام الوظيفية أو اتخاذ القرارات

الكفاءة والفاعلية تجاه الموارد

تعني الحرص على عدم إهدار الموارد العامة، وعلى حسن الاستخدام والتصرف بكفاءة عالية في إدارة الموارد المتوفرة في نطاق طبيعة العمل ، مع ترشيد الإنفاق دون المساس بجودة الأداء.

الشفافية في أداء المهام

تعني الحرص على اتباع أسلوب العلانية والوضوح عند اتخاذ مختلف الإجراءات، وعند تنفيذ المهام الازمة لتحقيق الغايات والأهداف الخاصة بالكلية والجامعة، بعيداً عن إرهاق كاهل العاملين والزملاء بمهام ليست جوهرية وبعيداً عن التعسُّف في توزيع الأعباء الوظيفية.



الأخلاقيات الجامعية

الاحترام واللباقة تجاه الزملاء

تعني الحرص على اللباقة والحكمة أثناء مخاطبة الزملاء والطلاب سواء شفهياً أو خطياً والأمتناع عن تشويه السمعة، وعن استخدام أساليب التملق أو الخداع، وعن الوساطة والمحسوبيّة أو التصرف بطريقة تنقص من شأن الآخرين. كذلك تعني الابتعاد عن المضايقة والتحرش والعنف واستخدام الألفاظ غير المحترمة وعدم إذاعة الأسرار والمعلومات التي قد تضر بمسيرة الجامعة.

الالتزام بالسلوكيات القوية

تعني ضرورة التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة في المظهر والمعايير الأخلاقية وقواعد السلوك المهني، في الحضور والتواجد ، مع العمل على بث هذه القيم في نفوس الطلاب من خلال ترسیخ وتدعمیم الاتصال المباشر، والاهتمام بالساعات المكتبة معهم، ورعاية الثنون الاجتماعية والثقافية والرياضية للطلاب وإثارة حب العلم والمعرفة والتفكير العلمي السليم لديهم.



الصدق والأمانة

تعني التخلى بالصرامة في الحديث وعدم تزييف الحقائق، بالإضافة إلى تحري الأمانة والدقة في أداء المسؤوليات والمهام التعليمية والبحثية، وفي تحكيم الأوراق والأبحاث ومراجعة إجازتها، وفي التعاملات مع الأفراد والجهات المختلفة، والالتزام بالأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك، والترفع عن كل ما هو مخل بشرف الوظيفة.

التعاون مع الزملاء

تعني الحرص على تقديم المساعدة للزملاء وغيرهم من العاملين بالجامعة لحل مشكلات العمل، من خلال مشاركتهم الآراء المهنية وموضوعية ولتكوين الكفاءات والكواذر، مع تقديم الدعم والتشجيع المستمر على تبادل المعلومات ونقل الخبرات ونشر الاتجاهات الإيجابية، بما يساعد في الارتقاء بأداء العمل وتحسين بيئته.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

أخلاقيات البحث العلمي





أخلاقيات البحث العلمي

المعرفة والقيمة صنوان لا يفترقان. ولما كان البحث العلمي بممارساته ونواتجه شديد التمثيل في الواقع الاجتماعي، ومن أرفع المناشط البشرية، كان أكثر من سواه التزاما بالقيم والمبادئ الأخلاقية الحارسة إياه. وهي:

٣- الموضوعية

على رأس الالتزامات الأخلاقية لا تتسرب إلى مسار البحث ومعالجته للواقع أية اعتبارات شخصية من مشاعر أو آراء أو توجهات أو انتيماءات أو مصالح. وعدم التحييز لفكرة معينة. وتحري الوصول إلى الحقيقة والنتائج الصحيحة سواء اتفقت مع ميول الباحث ومدرسته أم لا. الموضوعية تقتضي التسامح وعدم التعصب لأي اتجاه كان.



١- الحقيقة

الحقيقة غاية البحث ومحكه، وهدفه الاقتراب المتوالي منها قصاري المستطاع، تنمية للمعرفة. مما يجعل تنمية المعارف والبحث عن المستجد أسلوب حياة لعاملين في المهنة.

٢- الحرية

تحديد أهداف البحث المعرفية وتساؤلاته عن حقيقة الموضوع بمنأى عن أي قيد أو قسر، والحرية في تحري طريق الإبداع وسبل ارتقاء المعرفة، من خلال الالتزام بالمحددات العلمية ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية. والحرية في رفض أفكار قديمة والأخذ بأفكار جديدة إيجابية بناءة.



أخلاقيات البحث العلمي

٦- المنهجية والنقد

أصول التفكير العلمي ومناهج البحث العلمي شريعة العمل البحثي وناموسه، فيلتزم الباحث بآلياته من قبيل المشاهدة المنظمة والاستفادة من التكيمم بأساليبه المختلفة المواتية لطبيعة البحث والاختبارات الإحصائية الملائمة، وجودة اختبار الفروض العلمية، والاستدلال المنطقي للنتائج، وكفاية المراجع، والالتزام بالأصالة والابتكار، ويمثل النقد عصب المنهجية العلمية، فلا يقبل الباحث فكرة أو مقوله إلا بعد تعریضها للفحص والسبر، سواء فحص بنيتها من الداخل، أو فحص مصادرها من الخارج.



٤- الأمانة

هي القيمة الأهم، تشدد الأمانة العلمية على تفادي كل أشكال الانتهاك والخداع والسطو والسرقات العلمية. وتقضي بعد عن تلقيق وتحريف المعطيات أو النتائج، وضرورة احترام الملكية الفكرية لآخرين، والإشارة للأصول المستقى منها المعلومات وفقاً لقواعد التوثيق المنهجية، وأيضاً تحليل البيانات بالطريقة المناسبة، وعرض النتائج بصورة واضحة.

٥- التعاون والانفتاحية

- وهو ضروريان لإنماء خصائص البحث وحصاد المجتمع العلمي. التعاون هو العمل بروح الفريق تبعاً للمعايير العلمية التي تقضي تبادل الخبرات، وتحقيق الانفتاحية بمعنى التشارك مع الآخرين في الأفكار وفي المناهج وفي المعطيات وفي النتائج، بالوسائل التي تضمن حقوق الملكية الفكرية، وأيضاً تقبل المراجعات الإيجابية والنقد البناء من الآخرين.



أخلاقيات البحث العلمي

٩ - المهنية

احترام حدود التخصص والتخصص
فيها والحرص على تنمية
الخبرة داخلها، وانطلاق البحث
منها.

١٠ - المسئولية الاجتماعية

تحمّل المسئولية كاملة عن كل نواتج ومردودات بحثه، خصوصا فيما يتعلق بالتأثير على الإنسان وعلى البيئة، والمسئولية قيمة واسعة المدى، ملزمة لتفادي الإضرار بالمجتمع، فضلاً عن استهداف منافعه. تشمل حماية البيئة من التعرض لمواد كيميائية أو بيولوجية، سامة أو معدية أو ضارة، وصولاً إلى ألا يطرح العالم على المجتمع العام معلومات أو أفكار مبتسرة قبل أن تتنفس أو من دون أن تكون موثقة.

٧ - التنظيم والدقة

هما قيمة شاملة للعمل البحثي؛ فتوضع تساؤلات البحث وفروضه ونتائج بطرق منظمة دقيقة. ويجب اتباع التنظيم الدقة في كل خطوات البحث، وفي تسجيل المعطيات والبيانات والنتائج.

٨ - الحذر واليقظة لتقليل الأخطاء

في استخدام الآلات وإجراء البحث، وفي تسجيل المعطيات أو في استخلاص النتائج، في كتابة البحث ذاته بلغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية أو الأسلوبية، وإعلاء قيمة المراجعات والمتابعة النقدية. الحذر واليقظة يساعدان في تفادي عواقب العجلة والزلل والزعلونية، ويقتضيان تجنب خداع الذات وتحريف النتائج وصراع المصالح.



أخلاقيات فريق البحث

- ١- الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية، والقوانين ذات الصلة، فضلاً عن مبادئ ومعايير السلوك العلمي الجيد.
- ٢- الالتزام بالأسس العلمية والمنهجية في كافة مراحل البحث العلمي وجوانبه.
- ٣ - احترام التخصص والخبرة ، وحرص الأستاذ على تنمية مهارات شباب الباحثين، وتتدريبهم على أصول إصدار الحكم العلمي.
- ٤ - توفير المعلومات المناسبة الكاملة .
- ٥ - إمكانية إجراء البحث، وتكرار التجربة.
- ٦ - الوعي بالمخاطر والأعباء .
- ٧ - عدم الاستغلال .
- ٨ - حفظ حقوق المساهمين في البحث .
- ٩ - احترام حقوق الخاضعين للبحث.
- ١٠- المحافظة على سلامة الأفراد والبيئة.





أخلاقيات إجراء البحوث على البشر



القيمة الإنسانية قيمة مركبة، تفرض غاية الالتزام والمراعاة حين يكون الإنسان موضوع البحث العلمي وإجراء التجارب والمشاهدات العلمية، كما يحدث مثلاً في العلوم البيوطبية وعلوم النفس والاجتماع. وهذا يفرض القيم والمبادئ الأخلاقية الآتية:

الاحترام

١. اشتراك الأشخاص في إجراء البحث عليهم يكون عن طوعية.
٢. وبعد موافقة كل شخص وعن علم بالأمر وعواقبه.
٣. احترام خصوصية وسرية معلومات المشاركين.
٤. حماية الأشخاص المستضعفين أو ناقصي الاستقلالية كالأطفال أو المعتوهين أو المعاقين أو المحتجزين، واحترام ظروفهم الخاصة ورعايتها.

العدل

١. التوزيع العادل للأعباء وللمزايا على سائر المشاركين في البحث.
٢. الالتزام بمعاملة كل مشارك على حده وفقاً للقدر نفسه الضروري من الاحترام والتقدير والكرامة الإنسانية.
٣. عدم التمييز بين حقوق الخاضعين للبحث لأي سبب كان، كالجنس أو الجنسية أو الطبقة أو سواها.
٤. قبول التوقف عن الاستمرار في التجربة إذا أدى الاستمرار فيها إلى أذى أو إعصار، وإذا أبدى المشاركون عدم قدرتهم على تحمل المزيد.



أخلاقيات إجراء البحوث على البشر

السلامة

١. يجب أن تكون التجارب التي تجري على البشر سلية علمياً، في تصميمها وفي تنفيذها، خالية من العيوب.
٢. يقوم بالتجارب علماء مؤهلون مدربون على أساليب حفظ سلامة البشر.
٣. يتخذ المجربون سائر إجراءات تقليل المخاطر وتقليل الألم إلى أدنى حد ممكن.
٤. تمنع أية تجارب ينتج عنها موت أو إعاقة أو عاهة مستديمة.



المنفعة

١. الالتزام بتعظيم الفائدة من التجربة على البشر.
٢. تحريم المنفعة إنزال الضرر بالأفراد أو بالبيئة.
٣. أن يكون الباحثون ذوي كفاءة تمكّنهم من تنفيذ تجارب تصنون الأفراد من الأذى وتحقيق المنافع المتوقعة.
٤. التوجيه المستمر لمسار التجربة صوب تحقيق المنافع المتوقعة معرفياً وإنسانياً.



أخلاقيات استخدام الحيوان في التجريب وأغراض البحث العلمي



لأن الحفاظ على البيئة اهتمام ملح، لابد من مراعاة حقوق للحيوانات الفقارية، ومن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية الآتية لتحميها الحماية اللاذقة حين استخدامها كنماذج وكمواضيع في البحث والتجريب:

١. استخدام الحيوان في التجارب العلمية فقط للضرورة، ولمنفعة الإنسان أو الحيوان أو البيئة.
٢. يتحمل الباحثون المسئولية إزاء قواعد الرفق بالحيوان ورعايته.
٣. الحفاظ على البيئة الملائمة للحيوان وظروف إعاسته.
٤. الرحمة في التعامل مع الحيوان، وتجنب تحميشه الألم والمعاناة، وتحطيط التجربة والبحث على هذا الأساس الخلقي.
٥. اختيار الحيوان الملائم للغرض العلمي من البحث، بما يحقق الجدارة العلمية.
٦. تخفيض عدد الحيوانات المستعملة في التجربة قدر الإمكان، بما لا يخل بسلامة التجربة وملاءمتها الإحصائية.
٧. استبدال الحيوان إن أمكن، بما لا يؤثر على جدارة التجربة ومسار البحث.
٨. يمتنع إجراء التجارب التي تمس الحيوان بأي أذى كان على الأنواع المهددة بالانقراض.



أخلاقيات النشر العلمي



نشر الأبحاث العلمية، ورقياً أو إلكترونياً، تمثل عيني لحياة المجتمع العلمي وللحصاده. تتجسد فيه قيم البحث العلمي السابقة، والقيم الأخلاقية الآتية الحاكمة إياه تحرس بوابة الجودة في الإنتاج العلمي:

- ١- **الاحترام المتبادل** بين الباحث من ناحية والمُحَكِّمِين والمراجعين والمحررين من الناحية الأخرى، فبین أيديهم نتاج عمل منهجي دُؤوب لابد من مراعاة كرامة صاحبه والنأي عن أي هجوم شخصي، وأحكامهم وملحوظاتهم وتصويباتهم يحترمها الباحث لأنها تفيده في تطوير وتحسين عمله
- ٢- **العدل** بمعنى القسط والموضوعية وعدم الانحياز أو المحاباة، والمعايير الموحدة. إن البعض عن أية اعتبارات موجهة أو حسابات شخصية لابد بالضرورة أن يكون سمة المُحَكِّم وأحكامه، ولا ينحاز إلى موضوعات أو مقاربات يحبذها ولا يقف في وجه نظريات أو اتجاهات لا يميل إليها، والعدل قبل في توزيع الأبحاث على المُحَكِّمِين وفقاً لخصائصهم وحقوق المشاركة في التحكيم.
- ٣- **عدم التساهل أو التهاون** في معايير الدقة والتنظيم والصحة. لا تنشر الأبحاث إلا بعد قراءة مدققة شاملة يلتزم بها المُحَكِّمُون، دون التغاضي عن أي قصور منهجي أو أي خطأ محوري أو موضعي
- ٤- **سرعة التحكيم** في صالح الباحث والمجتمع العلمي معاً، وتأجيل التحكيم إضراراً لكليهما.



أخلاقيات النشر العلمي

- ٥ - **سرية البحث** المحكم قبل النشر، حفاظا على حقوق ملكية فكرية للباحث.
- ٦ - **السلامة** فلا ينشر البحث إلا إذا تحققت فيه سلامة العرض، وسلامة الاستنتاج، وسلامة اللغة نحوياً وأسلوبياً.
- ٧ - **الالتزام بتصوير الخطأ** سواء الخطأ الذي يكتشفه المحكمون والمحررون، أو الخطأ الذي يتكشف بعد النشر، يلتزم الباحث بتصويره في مخطوطة البحث، وفي إصدارات للفصل.
- ٨ - **تفادي صراع المصالح** بين جهات النشر، أو بين جهة للنشر وجهة ممولة للباحث أو أية جهة أخرى يلتزم إزاءها الباحث.
- ٩ - **التقدير** من خلال الجوائز والكافيات وأشكال التكرييم من الآليات الفاعلة في نشاط وحيوية المجتمع العلمي، تتبع عملية النشر، ولابد أن يذهب التقدير إلى الأبحاث المنشورة المستحقة فعلاً، ولا يذهب لأبحاث لا تستحق.
- ١٠ - **حقوق النشر** ومعها حقوق براءات الاختراع، يحميها القانون للتوازن بين الملكية الفكرية والمصالح الخاصة وبين الاستفادة العامة.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם

الواجبات والمسؤوليات





الواجبات والمسؤوليات

١. الالتزام ببنود هذا الميثاق فكراً وسلوكاً. والتطبيق الدقيق للوائح والقوانين الجامعية، واتباعها بدقة واستيفاء شروطها ومقتضياتها للذهاب في إعارة أو مهمة علمية أو تفرغ للأبحاث، أو السفر للخارج، أو أجازة بالمسبيات والأشكال المختلفة للأجازات.

٢. أن يكون عضو هيئة التدريس قدوة لمعاونيه وطلابه في الالتزام بالتقاليد والقيم الجامعية والعمل على بثها في نفوسهم، وترسيخها في سلوكهم.

٣. إسهام عضو هيئة التدريس في الأعباء التدريسية من دروس ومحاضرات وتدريبات عملية، وإشراف على المعامل والمكتبات، وتدريب الهيئة المعاونة على هذا.



٤. حفظ النظام داخل قاعات الدرس.

٥. بذل أقصى الجهد في البحث العلمي. ويقدم عضو هيئة التدريس تقارير دورية عن نشاطه العلمي والأبحاث التي قام بها، وعن سير طلابه في الماجستير والدكتوراه، وخصوصاً المعاونين، في دراساتهم العليا.



الواجبات والمسؤوليات

٦. المشاركة في أعمال المجالس واللجان
والمؤتمرات والندوات العلمية للقسم أو الكلية.



٧. عدم إعطاء دروس خصوصية، بمقابل أو بدون مقابل.
٨. ألا يشتغل بالتجارة، أو في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي.
٩. عدم الجمع بين الوظيفة الجامعية وأي عمل آخر لا يتفق ومنزلة العمل الجامعي.

١٠. اعتبار الوظيفة الإدارية في الجامعة مسؤولة قبل أن تكون سلطة، وممارستها على أساس مبدأ ديمقراطية الإدارة.



الحقوق





الحقوق التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس

٤. الترقى في المسار العلمي وصولاً للأستاذية مادام يقدم ما هو مطلوب من أنشطة وإنتاج علمي وأبحاث تجيئها للجان العلمية المختصة، ووفقاً للقوانين واللوائح التفصيلية المنظمة لهذا ولشروطه وإجراءاته الدقيقة.

١. تكفل الجامعة الظروف والمقتضيات الازمة والملائمة لأداء العمل التعليمي والبحثي كليةهما.

٢. التأمين الصحي والرعاية الصحية الشاملة على نفقة الجامعة.

٣. الأجزاءات الخاصة وال العامة، بتصنيفاتها المختلفة ومددها وشروطها وظروفها، التي حددتها القانون.



٦. الانتقال إلى جامعة أخرى، أو إلى جهة حكومية أخرى، أو إلى وظيفة عامة، وفقاً للشروط وللقوانين واللوائح المنظمة لهذا وإجراءاته.

٥. الندب والإعارة الكلية أو الجزئية لمدة محددة، لجامعة داخل الجمهورية أو خارجها أو معهد في مستواها، بعد ثلاث سنوات من التعين مدرساً، وبما لا يخل بصالح العمل في القسم واحتياجاته، أو يتعدى على حقوق أحد من الزملاء، ووفقاً للوائح والقوانين المنظمة لهذا.

٧. القيام بعمل من أعمال الخبرة، وتقديم الاستشارة في موضوع معين، بتوصيات من رئيس الجامعة، بناءً على اقتراح من عميد الكلية.



الحقوق التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس

٩. الإيفاد في مهامات علمية مؤقتة، أو التفرغ التام للابحاث العلمية لمدة تصل إلى عام، داخل الجمهورية وخارجها، وفقاً للمدد والشروط والامتيازات والإجراءات التي حددها القانون.

٨. الإعارة للعمل في وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الدولية، أو بجهة غير حكومية، فيما تخصص فيه العضو، ومتى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلها في الجامعة، بالمدة التي حددها القانون ووفقاً لشروطه ومتطلباته. وعضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصباً عاماً يعتبر في حكم المعاشر من جامعته.



١٠. عضو هيئة التدريس الذي يحال لمجلس تأديب الحق، في الاطلاع على التحقيقات التي أجريت، وأن يُعلمه رئيس الجامعة ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل الجلسة المعينة للمحاكمة بعشرين يوماً على الأقل، وبعد أن يستمع المجلس لسائر الدفوع المقدمة من العضو أو من موكله. ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من مجلس التأديب.



الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם



القوانين المنظمة



القوانين التي يخضع لها أعضاء هيئة التدريس و معاونיהם

المادة ٢١٨ من الدستور التي نصت على: ”تعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام.“



قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥، وفقاً لآخر تعديل لها بالقرار رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٠.



قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكليات ومعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي.



قرارات مجلس الجامعة، بعد استطلاع رأي القسم العلمي ومجلس الكلية في الموضوع المعنى.



لائحة الترقىيات الصادرة عن المجلس الأعلى للجامعات.



اللوائح الإدارية والمالية.



قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٢٠٢/٨٢ ولائحته التنفيذية.



دليل حقوق الملكية الفكرية للمشروعات الممولة من صندوق مشروع تطوير التعليم العالي، العدد الأول، يناير ٢٠٠٧.





معاً نستطيع مكافحة الفساد



فريق الإعداد

جامعة القاهرة
أ.د / محمد عثمان الخشت (رئيساً)
أ. د / يمنى طريف الخولي
أ. د / الحسين محمد عبد المنعم



جامعة القاهرة

تصميم وإخراج
د/ علياء علي عبد الله

فريق المراجعة





Contact Details:

- Tel: 00202- 35726204 00202- 35676112
- Fax: 00202- 35726204
- Website: www.cu.edu.eg
- Follow us on Facebook: Cairo University

